الأنباء
الخميس 26 نوفمبر 2026
شاهد الصفحة PDF

مؤشر السوق العام
8,504.87 نقطة
+0.09٪

النفط الكويتي
76,04
دولاراً للبرميل

إغلاق الأربعاء
25 نوفمبر 2026

«المركزي» يعتمد سعر 12 ديناراً و500 فلس للأونصة في تقييم الذهب استناداً إلى مرسوم أميري صدر عام 1978

3,546 مليارات دينار القيمة العادلة لذهب الكويت.. مقابل 31,7 مليوناً دفترياً

3,514 مليارات دينار الفارق بين القيمة العادلة والدفترية للذهب بنهاية شهر مارس 2026



أحمد مغربي

كشف بنك الكويت المركزي عن بلوغ القيمة العادلة للذهب المدرج ضمن موجوداته بنحو 3,546 مليارات دينار بنهاية مارس 2026، مقابل قيمة دفترية بلغت 31,745 مليون دينار، ما يعكس فارقا بين القيمتين يصل إلى 3,514 مليارات دينار.

وأظهرت البيانات المالية الواردة في التقرير السنوي الرابع والخمسين لبنك الكويت المركزي عن السنة المالية 2026/2025، أن القيمة العادلة للذهب تعادل نحو 111,71 ضعف قيمته الدفترية المدرجة في الميزانية العمومية للبنك، في ظل استمرار العمل بآلية التقييم المحاسبي المعتمدة منذ 48 عاما.

وأوضح «المركزي»، في الإيضاحات حول البيانات المالية، وتحديدا ضمن بند «السياسات المحاسبية الهامة»، أنه استنادا إلى المرسوم الأميري الصادر بتاريخ 4 يوليو 1978، يتم تقييم الذهب بسعر 12 دينار و500 فلس لكل أونصة من الذهب الخالص، فيما بلغت قيمته العادلة 3,546 مليار دينار كما في 31 مارس 2026.

وتكشف المقارنة بين البيانات الواردة في الميزانية العمومية والإيضاحات المتممة لها عن اتساع الفجوة بين التقييم المحاسبي والقيمة العادلة للذهب، إذ تمثل قيمته الدفترية نحو 0,895٪ فقط من قيمته العادلة، وهو ما يرتبط باستمرار اعتماد سعر التقييم المحدد بموجب المرسوم الأميري المشار إليه.

ويذكر أن الفارق بين القيمة العادلة والقيمة الدفترية للذهب لا يمثل أرباحا محققة، وإنما يعكس الاختلاف بين أساس التقييم المحاسبي المعتمد والقيمة العادلة في تاريخ إعداد البيانات المالية.

وتحتفظ الكويت باحتياطيات من الذهب تبلغ 78,98 طنا، وفقا لبيانات مجلس الذهب العالمي، ويشكل الذهب النقدي أحد مكونات الأصول الاحتياطية الرسمية للدولة، إلى جانب العملات الأجنبية والودائع والأوراق المالية في الخارج، وحقوق السحب الخاصة ووضع الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي.

استرداد نقدي حتى 900 دينار للإنفاق الدولي على الأزياء والإقامة الفندقية

«الوطني» يطلق حملة «خطط لشتائك من الآن» بمكافآت ومزايا حصرية

النصف: نحرص على تطوير عروض ومزايا مبتكرة تمنح عملاءنا قيمة مضافة تتجاوز الخدمات المصرفية التقليدية

أطلق بنك الكويت الوطني حملة جديدة تحت شعار «خطط لشتائك من الآن»، والتي تتيح لعملائه فرصة الحصول على استرداد نقدي يصل إلى 900 دينار كويتي عند استخدام بطاقاتهم المؤهلة للإنفاق الدولي على فئتي الأزياء والإقامة الفندقية، وذلك خلال الفترة الممتدة من 19 نوفمبر 2026 حتى 18 يناير 2027.

وتأتي الحملة في إطار حرص البنك على مكافأة عملائه وتقديم قيمة مضافة لهم خلال موسم السفر الشتوي، عبر عرض مصمم خصيصا لتمكينهم من الاستفادة بشكل أكبر من إنفاقهم الدولي على الأنشطة والمشتريات المرتبطة بالسفر، بما يوفر لهم مزايا ومكافآت مجزية تعزز من تجربتهم قبل السفر وأثناءه.

وتركز الحملة على فئتين من أكثر فئات الإنفاق ارتباطا بموسم السفر والعطلات الشتوية، وهما الأزياء والإقامة الفندقية، حيث تمنح العملاء فرصة تحقيق قيمة إضافية على مشترياتهم وحجوزاتهم الفندقية الدولية، والاستفادة من مكافآت مباشرة عند استخدام بطاقاتهم المؤهلة خارج الكويت.

كما تتيح الحملة للعملاء المؤهلين فرصة الاستفادة من الاسترداد النقدي مرتين خلال فترة العرض، حيث تم تقسيمها إلى مرحلتين، الأولى من 19 نوفمبر إلى 18 ديسمبر 2026، والثانية من 19 ديسمبر 2026 إلى 18 يناير 2027. ويستطيع العملاء الحصول على الاسترداد النقدي في كل مرحلة عند استيفاء الأحكام الخاصة بالحملة، بما يعزز فرص الاستفادة من المكافآت


هشام النصف

خلال موسم السفر الشتوي.

ويتعين على العملاء الراغبين في الاستفادة من الحملة التسجيل عبر الموقع الإلكتروني لبنك الكويت الوطني خلال فترة العرض، ليتم احتساب عمليات الإنفاق المؤهلة ضمن الفئات المحددة وفقا للشروط والأحكام المعتمدة.

ولا تقتصر الحملة على الاسترداد النقدي فحسب، بل توفر كذلك مجموعة من مزايا السفر الحصرية التي تعزز تجربة العملاء أثناء رحلاتهم، وتشمل استردادا نقديا لدى Q>Go وOFFTO لحاملي بطاقات KWT Visa Infinite الوطني الائتمانية، وخصومات على حجوزات الفنادق عبر Agoda، وأسعارا تفضيلية لتأجير السيارات من Avis، إضافة إلى عروض خاصة للمطاعم من خلال تطبيق Visa Airport Companion، فضلا عن تأمين سفر مجاني تصل تغطيته إلى 2,5 مليون دولار أميركي.



كما يمكن للعملاء تحويل جميع مشترياتهم المحلية والدولية إلى خطط تقسيط مرنة من خلال خدمة NBK FlexiPay والاستفادة من تقسيط لمدة تصل إلى 12 شهرا دون فوائد، بما يمنحهم مرونة أكبر في إدارة نفقاتهم والاستفادة من مزايا بطاقاتهم بكل سهولة.

وفي هذه المناسبة، قال رئيس الخدمات المصرفية الشخصية، هشام النصف: «نحرص في بنك الكويت الوطني على تطوير عروض ومزايا مبتكرة تمنح عملاءنا قيمة مضافة تتجاوز الخدمات المصرفية التقليدية، وتواكب احتياجاتهم وأنماط حياتهم المتجددة. وتأتي حملة «خطط لشتائك من الآن» في توقيت مثالي يتزامن مع استعدادات الكثيرين لموسم السفر الشتوي، لتمنح عملاءنا فرصة الاستفادة من استرداد نقدي مجز ومجموعة متكاملة من الامتيازات التي تجعل تجربة السفر أكثر راحة ومرونة».

وأضاف: «حرصنا عند تصميم هذه الحملة على تقديم مكافآت مباشرة ترتبط بالأنشطة الأكثر ارتباطا بالسفر الشتوي، بما يتيح للعملاء تحقيق أقصى استفادة من إنفاقهم على التسوق والإقامة الفندقية. كما أن إتاحة الاستفادة من الاسترداد النقدي مرتين خلال فترة العرض تمنح العملاء فرصة أكبر للاستفادة من المكافآت والاستمتاع بتجربة أكثر قيمة عند التخطيط لرحلاتهم».

وأكد النصف أن الحملة تجسد التزام البنك المتواصل بتعزيز القيمة التي يحصل عليها العملاء من استخدام بطاقاتهم المصرفية، مشيرا إلى أن «الوطني» يواصل تطوير عروضه وبرامجه وشراكاته الاستراتيجية بما يواكب تطلعات العملاء ويوفر لهم أفضل قيمة مقابل إنفاقهم داخل الكويت وخارجها.

واختتم النصف حديثه قائلا: «نؤمن بأن بناء علاقات طويلة الأمد مع عملائنا يبدأ من فهم احتياجاتهم وتقديم حلول ومزايا تضيف قيمة ملموسة إلى حياتهم اليومية. ومن هذا المنطلق، نواصل الاستثمار في تطوير عروض نوعية وتجارب مصرفية متكاملة ترتكز على الابتكار والتميز، بما يعزز مكانة بنك الكويت الوطني كشريك مصرفي موثوق يرافق عملاءه أينما كانوا ويوفر لهم أفضل مستويات الخدمة والراحة والأمان».

بنهاية الربع الثالث.. وانتظار تخصيص الطلبات الإسكانية شجّع المواطنين على تأجير السكن الخاص

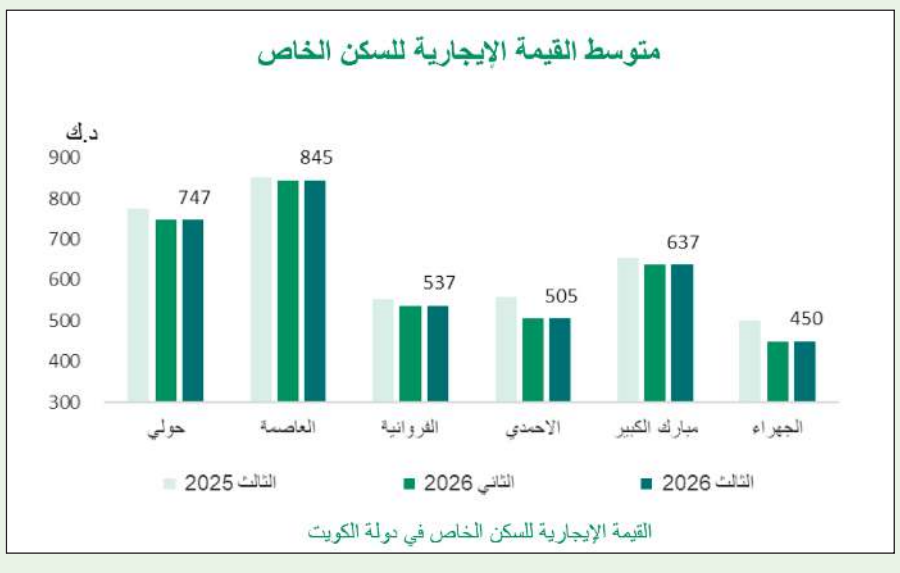
«بيت التمويل»: 88٪ إلى 92٪ نسب إشغال العقارات الاستثمارية

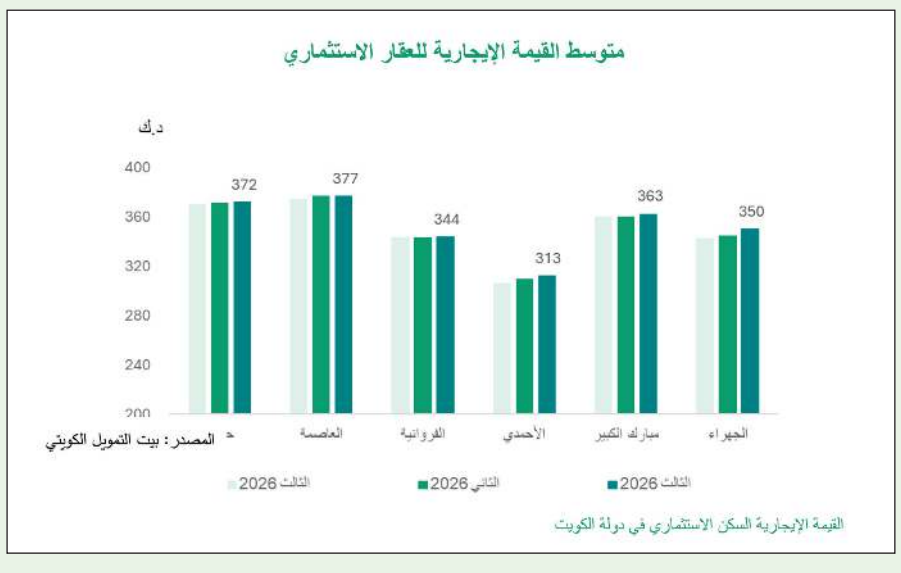
قال تقرير صادر عن بيت التمويل الكويتي حول سوق العقار المحلي ان نسب إشغال العقارات الاستثمارية استقرت بين 88٪ و92٪ خلال الربع الثالث من 2026.

وأشار التقرير إلى أن القيم الإيجارية بين المناطق السكنية تختلف طبقا لعوامل التميز والمساحات، فقد شهد متوسط القيم الإيجارية في الربع الثالث 2026 انخفاضا محدودا لبعض مناطق السكن الخاص في المحافظات على أساس سنوي، وفي ظل التراجع المحدود في أسعار السكن الخاص يلاحظ انخفاض محدود بالقيمة الإيجارية في أغلب مواقع هذه الفئة من العقارات، كما أن انتظار تخصيص الطلبات الإسكانية شجع اتجاه شريحة كبيرة من المواطنين إلى تأجير السكن الخاص، مما أدى إلى زيادة المعروض منه، في ظل قوة الطلب على المناطق القريبة من مقار العمل والتسوق التي حفزت طلب المستأجرين على هذه الفئة من العقارات.

وذكر التقرير أن متوسط القيمة الإيجارية في السكن الخاص لمساحة 400 متر مربع استقر على مستوى المحافظات عند 679 دينارا بنهاية الربع الثالث 2026، دون تغير عن الربع السابق، فيما انخفض بنسبة 4,9٪ على أساس سنوي.

وسجل متوسط القيمة الإيجارية استقرارا في أغلب المحافظات على أساس ربع سنوي بينما شهد تراجعا ملحوظا على أساس سنوي، وبلغ المتوسط في محافظة العاصمة 845 دينارا، بانخفاض سنوي نسبته 0,9٪، وفي محافظة حولي 747 دينارا، بانخفاض سنوي نسبته 3,5٪. وفي محافظة الفروانية، بلغ المتوسط 537 دينارا، منخفضا بنسبة 2,9٪ على أساس سنوي، وفي محافظة مبارك الكبير 637 دينارا، بانخفاض سنوي نسبته 2,6٪. كما بلغ المتوسط في محافظة الأحمدي 505 دنانير، بانخفاض سنوي نسبته 9,5٪، وفي محافظة الجهراء انخفض متوسط القيمة الإيجارية مسجلا 450 دينارا.





وقال التقرير إن متوسط القيمة الايجارية للشقة في مناطق العقارات الاستثمارية على مستوى المحافظات وصل إلى حدود 351 دينار بنهاية الربع الثالث 2026 بزيادة طفيفة نسبتها 0,4٪ على أساس ربع سنوي، وبنسبة 0,9٪ على أساس سنوي، وتفاوتت نسب الزيادة السنوية لمتوسط القيمة الايجارية بين المناطق والمحافظات، ففي محافظة العاصمة سجل متوسط الإيجار 377 دينارا، مرتفعا 0,7٪ على أساس سنوي، بينما يبلغ في محافظة حولي 372 دينارا، أعلى بنسبة 0,5٪ على أساس سنوي.

فيما تصل القيمة الإيجارية في محافظة الفروانية إلى 344 دينارا، أي أعلى بنسبة طفيفة قدرها 0,2٪ على أساس سنوي، بينما يسجل متوسط الإيجار في محافظة الأحمدي حدود 313 دينارا بزيادة سنوية نسبتها 2,0٪، ويصل متوسط الإيجار في محافظة مبارك الكبير إلى 363 دينارا بزيادة 0,7٪ على أساس سنوي، وفي محافظة الجهراء يسجل المتوسط 350 دينارا بزيادة نسبتها 2,2٪ على أساس سنوي.

وتختلف الأسعار وفقا للمناطق المختلفة ولنوعية التصميم والتشطيب والموقع، كما أن عمر العقار يعتبر عاملا أساسيا في تحديد متوسط القيمة الايجارية في دولة الكويت، إلا إننا نركز في هذا التقرير على أسعار العقارات الجديدة التي بارتفاع أسعارها تشكل ضغوطا على القيم الإيجارية للعقارات القديمة والمتاحة في السوق، وبالتالي عند خلوها يستطيع مالك العقار رفع القيمة الايجارية للمستأجر الجديد.

ويعد متوسط تداول العقار أمرا مهما عند تقييم القيمة الايجارية، حيث إن هناك مناطق مميزة مثل الشعب والمرقاب وبنيد القار وشرق، وأماكن أخرى داخل المناطق المتميزة مثل شارع قطر والبحرين في السالمية، والعقارات المطلة على الشريط الساحلي وشارع قتيبة والمثنى في منطقة حولي، وهناك مناطق أقل تميزا مثل مناطق جليب الشيوخ وأبوحليفة وخيطان.

وسجل متوسط قيمة إيجار المتر التجاري للدور الأرضي 28,4 دينارا بنهاية الربع الثالث 2026، ويصل المتوسط في مدينة الكويت بمحافظة العاصمة إلى 37 دينار للمتر المربع، وفي منطقة حولي يصل إلى 30 دينارا وفي السالمية إلى 35 دينارا، ويسجل في منطقة الفروانية 34 دينارا، بينما في خيطان يسجل 30 دينارا بنهاية الربع الثالث 2026.

ويبلغ متوسط إيجار المتر المربع من العقار التجاري في الميزانين 13,2 دينارا بنهاية الربع الثالث 2026 على مستوى المحافظات، ويصل في بعض مناطق محافظة العاصمة إلى 16,5 دينارا، وفي المناطق التجارية في منطقة حولي يبلغ المتوسط 14 دينارا، فيما يبلغ 15 دينار في السالمية، في حين يبلغ متوسط السعر في مناطق الفحيحيل 13,8 دينار، ويقل عن ذلك في منطقة المنقف مسجلا 12 دينارا، ويسجل في منطقة الفروانية 14,5 دينارا.